بل يقوم مما يقوم به الحرف لكن تابع له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعله اذا كان
مفردا لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة
عليه ما يخرج عن حكم المعرب اختلاف مفرد ومثناه ومبنى باختلاف العوامل الداخلة على
المستفهم عنه كمن زيدا ورايت عمروا او مررت ببكر قوله وانما خصصنا الاختلاف فيما يكون في
الآخر كما ينبئ عنه العنوان قوله اي يختلف لفظا آخره اي صورة آخره او تقديره اي
يختلف آخره بحسب التقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره كآخر وتقدير صفة كما في
عصاه وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع عن
قبول الاعراب بحسب نفسه وكلمه وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف اختلافا ف
لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يجعل
اختلافا ملفوظا او مقدرا كجب الموصوف لان كاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سببه و
وسببه لو جعلت حركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلايم قوله الآتي في التقدير واللفظ في بيان ضبط اعراب كاستيفائه كما لان الظاهر
انه اشارة الى ما اشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت حبلى
ومررت بحبلى قوله قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اي ذو لولهما ها ياء الصورتين
فان ظهر شمول للمثنى والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل عليه بحكم معنوية
وقد عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا
ركب

ركب لا قوله مع عامله ابتداء وان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع عامل ان
معنويا فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب دون العوامل اجيب بان مراده اختلاف العوامل
كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله
فلما تم الكلم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يفيد
الاختلاف باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لانها لا زما
له قلنا فيه حزازة دفع الظاهر بلا ضرورة مع ان بعده ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز الكلام
ان يتحقق مع عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل فهو لازم له
ولما كان اعتبار فعلية الاختلاف لم يتعرض له قبل مراده بالاختلاف الاول معنى يشمل
الاختلاف الذي مبداه حالة البناء وفي الاختلاف الثاني الوجوه فقد عبر عنه بالاختلاف
للغة كلها وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة قد تبطل الجمعية ولا تخرج بعد
ذلك كلها قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي خواصه الاضافية
بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل
خاصيته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
المعروفة عوامل في شيء من الازمنة ولو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة
شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف
كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط الاعراب

Copyright © King Saud University